المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
تقرير نوفمبر 2024

EOJM
www.eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر
تقرير نوفمبر ٢٠٢٤

إعداد وتحرير/
عصام ناصر

تدقيق لُغَوي/
مارسيل نظمي

إخراج فني/
سمر صبري

المقدمة

الحرية هي روح الصحافة والإعلام، بدونها تصبح المؤسسات الصحفية والإعلامية إما أبواق دعاية، أو مضخة للشائعات. والحرية لا تضمن صحافة وإعلام فعال وحقيقي فحسب، إنما تضمن حياة آدمية وآمنة للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، وبغير الحرية تتراجع الصحافة والإعلام ويتعرض العاملين/ات فيها للانتهاكات والمضايقات والقيود، وكل ما يهدد استقرارهم، ويجهض طموحاتهم المهنية ويحول بينهم وبين تطوير قدراتهم وتجويد إنتاجهم.

أما العدالة الاجتماعية فهي أساس الحرية؛ فلا حرية لجائع أو لمن كان أمانه الغذائي و استقراره المادي مهدد؛ فالعدالة هي الضمانة الأولى للحرية وشرطها الأساسي، لذلك ضروري التركيز على كل ما من شأنه ضمان تحقيق أجر عادل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وضمانة أن يكون هناك قواعد معروفة ومستقرة تحكم العلاقة بين إدارات المؤسسات الصحفية والإعلامية، والإعلاميين/ات والصحفيين/ات.

انطلاقًا من تلك القيم، يتتبع المرصد المصري للصحافة والإعلام كل ما من شأنه يهدد حرية الصحافة والإعلام، أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين/ات في المهنة.

في ضوء هذا الاهتمام، تصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقارير دورية -تصدر شهريًا- تسلط الضوء على تلك الانتهاكات التي يتعرض لها العاملون/ات بالصحافة والإعلام. كما تهدف لفهم منطق وأنماط هذه الانتهاكات بغرض البحث في سبل معالجتها، كذلك المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل الصحفي؛ فالتوثيق غرضه التأريخ من جهة، ومن أخرى للتغيير والتحسين والإصلاح.

كما يتعامل التقرير مع الانتهاكات الموثقة من زاويتين، الأولى رصد وقائع الانتهاك وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية، حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِحّافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، وجنس ضحايا الانتهاكات، وجهة عمل ممارس الانتهاك، وتخصص الضحية.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها.

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر منذ بدأ عام 2013، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

فيما يعمل على مهمة الرصد والتوثيق في المرصد كلًا من: وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجل شهاداتهم/ن، وأعضاء الوحدة القانونية، وفريق من المراسلين/ات الميدانيين/ات، فضلًا عن مراجعة المنصات الصحفية والإعلامية.

انتهاكات شهر نوفمبر وخرائط توزيعها:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر نوفمبر 2024، وقوع 24 انتهاكًا، منها 21 انتهاكًا بحق صحفيين أو إعلاميين ذكور، في حين رصد وقوع 3 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية كاملة، في حين لم يرصد أية انتهاكات وقعت بحق صحفيات أو إعلاميات إناث.

يكشف لنا التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها شهر نوفمبر 2024، أن محافظة القاهرة منفردة شهدت وقوع 16 انتهاكًا داخل نطاقها الجغرافي، في حين شهدت محافظة الشرقية وقوع 3 انتهاكات، بينما شهدت محافظتي الإسكندرية والقليوبية وقوع 2 انتهاك لكل منهما، في حين شهدت محافظة المنوفية وقوع انتهاك وحيد.

أما من حيث التوزيع الزمني للانتهاكات، فقد شهد الأسبوع الأول وقوع 12 انتهاكًا، في حين شهد الأسبوع الثاني 6 انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الثالث 2 انتهاك، فيما شهد الأسبوع الرابع من الشهر وقوع 4 انتهاكات.

ومن جهة نوع الانتهاك، يبين لنا توزيع انتهاكات نوفمبر 2024، أن تجديد الحبس على ذمة التحقيقات كان الأعلى تكرارًا خلال الشهر، يليها انتهاك سب وقذف، وآخر سرقة ملكية فكرية، إذ تكرر كل منهما 3 مرات خلال الشهر، ثم يأتي انتهاك "مصادرة أو الاستيلاء على منقولات" الذي تكرر وقوعه مرتان، وفي الأخير نجد (إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، التعرض للضرب، استيقاف/ احتجاز غير قانوني، حكم قضائي بالحبس أو السجن) إذ وقع كل منها مرة واحدة خلال الشهر.

من حيث نوعية التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدها فريق المرصد تم توثيقها بصورة مباشرة؛ بالعودة للصحفي أو الإعلامي ضحية الانتهاك، أو أحد أقاربه، أو بالاستناد إلى مستندات رسمية وأدلة مادية.

حيث يستند فريق المرصد المصري، في التحقق من صحة وقائع الانتهاك المرصودة، إلى إحدى طريقتين؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر- إذ يتم التوثيق عبر تواصل فريق عمل المؤسسة، مع الضحية أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، أو في حال توافر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية. والثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين/ات، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيس للمعلومات جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أما مقاربة الانتهاكات من زاوية تخصص -الصحفي أو الإعلامي- ضحية الانتهاك، أن 9 انتهاكات وقعت بحق مصور صحفي، في حين يأتي فئة محرر صحفي في المرتبة الثانية، إذ وقع بحق هذه الفئة 4 انتهاكات خلال الشهر، ثم فئة "كاتب" وفئة "غير محدد التخصص" بواقع 3 انتهاكات لكل منهما، ثم فئة رسام كاريكاتير التي طالها 2 انتهاك، وأخيرًا فئات (ديسك، مترجم، أخصائي SEO) بواقع انتهاك وحيد لكل منها.

أخيرًا، من حيث نوع جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن جهات قضائية كانت هي الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين خلال شهر نوفمبر بواقع 13 انتهاكًا، يليها فئة أمن مدني أو حراسات خاصة، والتي ارتكبت 8 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، في الترتيب الثالث نجد مؤسسات صحفية ارتكبت 2 انتهاك بحق صحفيين، وأخيرًا نجد قناة تلفزيونية ارتكبت انتهاك وحيد بحق محرر.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن هذا التقرير يتكوّن من ثلاث محاور، الأول هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، والثاني تحليل إحصائي وقراءة متأنية للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها.

أما الخاتمة تتضمّن عددًا من الاستنتاجات وبعض التوصيات المتضمنة فيها.

أولًا.. السرد التفصيلي للانتهاكات

الحريات الإعلامية:

1 -وقف برامج "تفاصيل" و"صبايا" و"شاي بالياسمين".. وغلق قناة الصحة والجمال

أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارًا، في 31 أكتوبر 2024، بوقف برنامج "تفاصيل" على قناة "هي"، وبرنامج "صبايا" على قناة "صدى البلد"، وإغلاق قناة الصحة والجمال، مع تبرير هذه القرارات بـ"ارتكاب مخالفات تتعلق باستضافة أشخاص يروجون للإثارة والخوض في السمعة الشخصية، وتقديم محتوى يحرض على انتهاك الحياة الخاصة وتشويه صورة المجتمع"، أما إغلاق القناة فقد جاء بسبب صدورها دون ترخيص. كما أكد المجلس حرصه التام على تنفيذ القانون واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على القيم والمبادئ التي يضمنها الدستور، وعدم التعرض للحياة الخاصة للمواطنين، وأن تعين كل وسيلة إعلامية مديرًا للبرامج يكون مسؤولًا عن المحتوى وأن يكون متفرغًا لعمله.

قرار وقف البرامج وإغلاق القناة، جاء بعد يومين فقط من قرار المجلس، إيقاف برنامج «شاى بالياسمين» على قناة النهار، لمدة ستة أشهر وتغريم القناة مائتى ألف جنيه. وبرر القرار بمخالفة البرنامج للأكواد والمعايير الإعلامية والقيم القانونية والأخلاقية والسلوكية، وانتهاك الضوابط التي تحفظ للإعلام مكانته ودوره كقوة ناعمة تنشر الوعى وتحمي المجتمع من كل صور الانحراف، وأنه استضاف صناعة محتوى مخالفة للقانون والنظام العام والآداب العامة، وتدعو للفسق والفجور.

أما نقابة الإعلاميين فقد قررت إيقاف ياسمين الخطيب مقدمة البرنامج مدة 3 أشهر، منع هشام عفيفي، رئيس تحرير البرنامج، محمد صلاح، مخرج البرنامج من ممارسة النشاط الإعلامي داخل جمهورية مصر العربية.

جاءت القرارات بعد استدعاء مقدمة البرنامج ياسمين الخطيب للتحقيق، في مقر نقابة الإعلاميين، 30 أكتوبر 2024، في تمام السادسة مساءً، وبعد جلسة تحقيق استمرت أكثر من ساعتين انتهت بإدانة البرنامج.

وجاءت الأسباب: مخالفة المادة (٢) التي تنص على "احترام الأديان السماوية والقيم المجتمعية وآداب وتقاليد المهنة"، والمادة (٦) في باب الواجبات، التي تنص على "الالتزام بعدم استخدام ألفاظ أو عبارات أو صور تنافي الآداب العامة والقيم المجتمعية"، المادة (13)، التي تنص على "الالتزام بقيم المجتمع وأخلاقه وأعرافه في الحوار والخطاب الصحفي والإعلامي، وعدم استخدام أو السماح باستخدام اللغة والإيماءات المسيئة أو التدني اللفظي أو الترخص في القول والفعل".

2 -المرصد يوثق واقعة الاعتداء على مصور صحفي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الإثنين 4 نوفمبر 2024، واقعة تعرض مصور صحفي، للاعتداء اللفظي والاحتجاز غير القانوني من جانب أمن الفندق الذي شهد حفل زفاف ابنة رجل الأعمال المصري هشام طلعت مصطفى، مساء الجمعة 1 نوفمبر 2024.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنهم حضروا الحفل بموجب دعوة شفوية وجهها منظمي الزفاف إلى الصحف والمواقع الإخبارية. وأن عملية تصوير مشاهد الحفل كانت تتم بشكل حر وسلس؛ حتى وصول عدد من المسئولين الكبار، بعدها تدخل الأمن الخاص المسؤول عن الحفل، وبدأ يطرد الصحفيين والمصورين/ات الحضور، مع سبهم بألفاظ خارجة، ودفعهم بالقوة خارج المكان.

يضيف، أنه تم أخذ بطاقات هوية الصحفيين/ات الشخصية، وتليفوناتهم المستخدمة في التصوير، مع احتجازهم في مكان ملحق بقاعة الحفل. بعدها حاول الأمن الخاص فتح الموبايلات الخاصة بالصحفيين وحذف الصور المأخوذة للحفل، وهو ما لم يحدث مع تدخل محامية المرصد، التي ذهبت إلى مكان الواقعة. ويختتم شهادته بالقول: سمح لهم بالرحيل في وقت لاحق.

3 -اعتداء لفظي والاستيلاء على تليفون المصور والصحفي سيف فرج

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، اليوم الإثنين 4 نوفمبر 2024، واقعة تعرض المصور والمراسل الصحفي بموقع أون مصر، سيف فرج، للاعتداء اللفظي والاستيلاء على تليفونه المحمول وبطاقة إثبات الشخصية، من جانب أمن الفندق الذي شهد حفل زفاف ابنة رجل الأعمال المصري هشام طلعت مصطفى، مساء الجمعة 1 نوفمبر 2024.

يقول "فرج" في حديثه للمرصد، إنه لم يدخل بناء على دعوة أو تصريح من جانب القائمين على الحفل، لكن الحفل يخص شخصية عامة مشهورة ولها ثقلها في المجتمع، والصحافة تسلط الضوء على كل ما يهم الناس، من هنا قررنا الحضور وتغطية الحدث.

ويضيف: منذ اللحظات الأولى لدخول الحفلة، كان هناك تشديد من جانب الأمن المسؤول عن الحفل، يكاد يوجد رجل أمن أمام مائدة، لذلك انتظرنا قليلًا وبعدها دخلنا الحفل.
ويتابع: "بعد قليل طلب الأمن أن نغادر الحفل بهدوء"، وبعد خروجنا سلمنا فرد الأمن لرئيسه، والذي كان بدوره يرتدي زيًا مدنيًا، طلب منا تسليم الموبايلات وبطاقات الهوية الشخصية، على أن نتسلمها بعد نهاية الحفل".

تواصل الصحفيين مع النقابة بعد رفض مسؤول الأمن إعادة متعلقاتهم حتى نهاية الحفل، واتصل الصحفي بموقع القاهرة 24، برئيس تحريره محمود مملوك، الذي بدوره تواصل مع مدير الأمن، ومن ثم استعادوا متعلقاتهم وغادروا مكان الحفل. لكن كثير من الصحفيين اكتشفوا أنه تم حذف كل المواد المتعلقة بالحفل من تليفوناتهم قبل استعادتها.

4 -الاعتداء اللفظي والبدني على الصحفي مصطفى عادل والاستيلاء على متعلقاته

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، يوم الإثنين 4 نوفمبر 2024، واقعة تعرض المصور الصحفي بموقع العين المصرية، مصطفى عادل، للاعتداء اللفظي والبدني مع الاستيلاء على تليفونه المحمول، وبطاقة إثبات الشخصية، مع إزالة محتوى صحفي وإعلامي من الموبايل، من جانب أمن الفندق الذي شهد حفل زفاف ابنة رجل الأعمال المصري هشام طلعت مصطفى، مساء الجمعة 1 نوفمبر 2024.

يقول "عادل" في شهادته للمرصد، إنه كان يصور لايف من داخل حفل الزفاف، ليراه أحد المنظمين، فبدأ إبعاده من المكان بطريقة غير لائقة؛ يقول: "دفعني للخارج، وتحدث بطريقة غير لائقة، في ظل تواجد رؤسائه، وهناك أخذوا الموبايل وبطاقة الهوية الشخصية وبعد تدخلات النقابة ومحامية المرصد، استعدت بطاقتي والموبايل لكن اكتشفت حذف كل المواد التي نجحت بتصويرها من الحفل".

ويشير الصحفي في حديثه للمرصد، إلى منع صحفيين من الدخول في البداية ومن تغطية الحفل.

الحقوق الاقتصادية:

5 -فصل المحرر بـ "مصر الزراعية" محمد إبراهيم

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الأربعاء 6 نوفمبر 2024، ما ذكره محمد إبراهيم محرر في موقع "مصر الزراعية" التابع للقناة التي تحمل نفس الاسم، فصله تعسفيًا من جانب المدير التنفيذي للقناة.

في حديثه لـ "المرصد" أكد "إبراهيم" أنه بدأ العمل في قناة مصر الزراعية عام 2011، دون توقيع عقد عمل، ومن ثم لا توجد تأمينات اجتماعية أو صحية، ما دفعه لطلب تعيينه وزيادة الراتب، خاصة أنه يعمل بدوام كامل.

وأوضح أنه تم تكليف مدير معهد الإذاعة والتلفزيون، خالد فتح الله، بإدارة القناة وبمساعدة عمرو السعيد، وذلك منذ قرابة 4 سنوات، وعد خلالها "فتح الله" بإصلاحات القناة بالتغيير والتطوير.

يقول: "لم نشهد أي تغييرات سوى قرارات الفصل والاستبعاد للزملاء العاملين/ات بالقناة، ليصل عدد المستبعدين/ات قرابة 100 عامل/ة، مع الاستعانة بعدد 20 شخصًا يعملون بالتلفزيون؛ ما يعني أنهم يجمعون بين وظيفتين"، ويضيف: "ساعده على ذلك عدم وجود عقود عمل أو تأمينات، ما سهل سياسات الفصل والاستبعاد أو الاستعانة بأهل الثقة وبتوفير النفقات".

وحيال ذلك، قدم عدد من العاملين/ات بالقناة شكاوى، لدى مجلس الوزراء عبر البوابة الإلكترونية للحكومة، وكذلك لدى الرقابة الإدارية، ولدى "إدارة الإرشاد الزراعي" الجهة المسؤولة عن تشغيل القناة بوزارة الزراعة؛ إلا أن كل هذه المحاولات لم تسفر عن أي تغيير يذكر"- على حد قوله.

تابع إبراهيم أنه منذ شهرين تم نقل تبعية القناة إلى "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، وهو ما تفاءل به العاملين/ات بالقناة، ومن ثم تقدم عدد من العاملين بالقناة، بشكوى جماعية إلى الجهاز الجديد، في أكتوبر 2024، إلا أن هذه المحاولة أيضًا لم تسفر عن تغيير؛ بل على العكس قامت إدارة القناة المستمرة منذ 4 سنوات، برئاسة خالد فتح الله، باستبعاد مجموعة أخرى من بين العاملين بالقناة.

أما عن حالته هو بشكل خاص، يقول محمد إبراهيم، إن المرتبات في القناة هزيلة للغاية، فعلى سبيل المثال كان راتبه حوالي 2800 جنيه، ومع ذلك قررت الإدارة بشكل مفاجئ تغيير مهام وظيفته من مهندس ستوديو، إلى محرر بالموقع الإلكتروني للقناة، وبات مرتبه الشهري 1700 جنيه، مع العلم أن إدارة القناة هي نفسها إدارة الموقع الإلكتروني، مشيرًا إلى أن الموقعين على الشكوى الأخيرة، مقدمي برامج بالقناة ومذيعين، ومعدين/ات.

6 -فصل معد برامج بـ "قناة مصر الزراعية" أحمد زايد

كما وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس 7 نوفمبر 2024، واقعة استبعاد أحمد زايد، معد ومقدم برامج بقناة مصر الزراعية، في أكتوبر 2024.

يقول في حديثه للمرصد، إنه بدأ العمل مع القناة منذ ظهورها في سبتمبر 2011، واستمر على قوة القناة حتى 2024، إلى أن تم حذفه من على جروب التواصل الخاص بمجموعة العمل، وكان يعمل بوزارة الزراعة، في "إدارة مكافحة آفات البساتين والخضر" التابعة إلى "الإدارة المركزية لمكافحة الآفات"، بالتالي هو متعاون من الخارج مع القناة، وحضوره يكون في مواعيد إعداد البرامج التي يكلف بها. وبخصوص الحصول على مستحقاته، أكد أن المرتب ضعيف للغاية، أقل 5 مرات من الحد الأدنى للأجور.

7 -فصل مقدم البرامج بـ "قناة مصر الزراعية" د. حامد عبد الدايم

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع دكتور حامد عبد الدايم، أستاذ بمركز البحوث الزراعية، ومتحدث إعلامي سابق بوزارة الزراعة، ومستشار إعلامي سابق لوزير الزراعة، ومقدم برامج بقناة مصر الزراعية، قال إن "الإدارة الحالية لقناة مصر الزراعية، برئاسة خالد فتح الله، هي إدارة لا تتمتع بالكفاءة وغير مهنية، فهي تدير عبر الواتساب، هذا فضلًا عن الشللية وتقديم ذوي الثقة على أصحاب الكفاءة، ما انعكس على الإهمال الشديد في شؤون إدارتها".

وأضاف أن المشاكل بدأت مع تولي خالد فتح الله إدارة القناة منذ 4 سنوات، وتفاقمت حتى نقل تبعية القناة من وزارة الزراعة إلى "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، منذ شهرين، وهو ما استغلته إدارة القناة في استبعاد كل من يعارض سياساتها، متعللة بأن قرارات التسريح تأتي من جهاز "مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، و"في هذا السياق تم إقصائي على الرغم من كوني أقدم برامج على القناة منذ خروجها للنور في 2011"- بحسب قوله.

8 -فصل مقدم البرامج بـ "قناة مصر الزراعية" خالد عياد

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع دكتور خالد عياد، مقدم برامج بقناة مصر الزراعية، وأستاذ بمركز البحوث الزراعية وزارة الزراعة، الذي قال إنه بدأ في تقديم برامج للقناة منذ خروجها للنور، واستمر في العمل بها حتى الشهر الماضي عندما صدر قرارًا من رئيس القناة باستبعاده، بدعوى أن قرار التسريح بأوامر مباشرة من "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، الذي بات المسؤول عن القناة بعد انتقال مسؤوليتها من وزارة الزراعة.

يقول: "تقدمنا بالعديد من الشكاوى لكن لم تسفر عن أي تغيير يذكر، وفي الأخير تواصلنا مع "جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة"، ورئيسه العقيد بهاء غنام، الذي أكد لنا أن قرارات تسريحهم لم تصدر عن الجهاز، مع وعد بالتحقيق والتحقق فيما أشاروا إليه من مخالفات".

9 -فصل الصحفي بدار الهلال حسين محمد كمال

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، الخميس 14 نوفمبر 2024، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي، حسين محمد كمال عبد الهادي، (محرر ديسك مركزي)، بدار الهلال، في مايو 2024.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنه عاد للعمل بدار الهلال، في أبريل 2018، عمل خلالها في المجلة الصادرة عن الدار، واستمر حتى عام 2023، مع إطلاق البوابة الإلكترونية لدار الهلال، ليبدأ العمل كذلك في بوابة الهلال الإلكترونية.

ويضيف: "واصلت عملي في المجلة والبوابة، في ظل رئاسة تحرير خالد ناجح، حتى مارس 2024، مع تولي طه فرغلي رئاسة تحرير الدار، الذي قام بتعيين منار السيد مشرفة على الديسك".

ويواصل أنه في صباح يوم الجمعة 3 مايو 2024، في تمام الواحدة صباحًا، وصلته رسالة، من مشرفة الديسك، تخبره بوجود شيفت صباحي وتطالبه بالحضور؛ في حين أنه لا يعمل يوم الجمعة من الأساس، فضلًا عن ارتباطه بالعمل في مكان آخر هذا اليوم، لتخبره باستبعاده من فريق العمل بعد اعتذاره عن الحضور.

يتابع: "تواصلت مع رئيس التحرير صباح الجمعة، وجاء رده "راجعت الموقف بأكمله، وقرار المشرف على القسم لا رجعة فيه، ونشكرك على وجودك معنا الفترة الماضية"؛ ومن ثم حذفني من جروب العمل، ومن الجروب العام الخاص بالزملاء الصحفيين/ات بالمؤسسة".

ويوضح الصحفي، أنه تقدم بشكوى إلى رئيس مجلس إدارة دار الهلال، بناء على توصية منه عندما لجأ له للشكوى مما وقع بحقه، يضيف: "اتصلت كذلك برئيس الهيئة الوطنية للصحافة -كونها الجهة المسؤولة عن المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، فطُلب مني كتابة تظلم باسم رئيس الهيئة، وإرساله إلى رئيس مجلس إدارة دار الهلال، وهو ما نفذته بالفعل، كان ذلك في أغسطس 2024".

يعلق: "لم تسفر هذه المحاولات عن أية نتائج، ومن ثم تواصلت مع رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، محمود كامل، في 13 نوفمبر 2024، ووعدني بالتدخل".

ويشير الصحفي في شهادته، إلى أنه لم يتقدم بشكوى إلى مكتب العمل، أو محضر إثبات حالة بقسم الشرطة الذي تقع دار الهلال في نطاقه. مؤكدًا أنه صحفي ديسك ومترجم، غير نقابي، يعمل بدوام كامل بمؤسسة الهلال، لكن بدون عقد عمل أو تأمينات.

10 -حجب الحقوق المالية لصحفي

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الخميس 14 نوفمبر 2024، واقعة حجب الحقوق المالية، لصحفي (رفض ذكر اسمه)، بدءًا من يوليو 2024، من طرف مجلة Hello arabia .

يقول الصحفي إنه بدأ التواصل مع القائمين على الموقع، في فبراير 2024، قبل إطلاق نسخته التجريبية، في إطار تجهيز المادة الإعلامية والصحفية اللازمة للإطلاق.

يضيف: "كان التعامل بالقطعة دون وجود أي تعاقدات، كما أن المؤسسة ليس لها مقر في مصر، وأن الأمور كانت مستقرة حتى شهر يوليو 2024، عندما توقفوا عن إرسال المقابل المادي للمادة الصحفية المرسلة "عندما سألت عن سبب التأخير، كان الرد أن فريق العمل في إجازة، وعقب انتهائها سيتسلم متعلقاته المالية، لكن بعدها تم إعلامي أن المشروع قد توقف، وأن هناك كثيرين غيري لم يتلقوا حقوقهم المالية على مواد أرسلوها".

مجلة Hello arabia هي النسخة العربية قيد التدشين، التابعة لمجموعة «Hola !» التي تصدر مجلات بعدة لغات؛ تقدم محتوى إعلامي متخصص بعالم المشاهير والجمال والفن والثقافة، فيما ظهرت نسختها الأولى في أسبانيا. أما النسخة العربية التي تغطي المنطقة العربية، يقع مقرها في دولة الإمارات.

11 - سرقة حقوق ملكية فكرية خاصة بالمصري اليوم

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، في 11 نوفمبر 2024، واقعة سرقة حقوق ملكية فكرية؛ إذ قامت قناة الشرق الفضائية، التي تبث من الخارج، باستخدام فيديو لوزير الخارجية الأسبق ورئيس الجامعة العربية، سجلته صحيفة المصري اليوم، مع حذف لوجو الجريدة، بدون الإشارة إلى مصدر الفيديو.

لم تكن قناة الشرق هي الوحيدة التي استخدمت الفيديو دون الإشارة إلى مصدره، إنما فعلت الأمر نفسه منصة "مزيد" الإخبارية؛ حيث قامت بنشر الفيديو على صفحتها عبر إنستجرام، كذلك فعلت الأمر نفسه شبكة قدس.

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام، مع صحفية المصري اليوم، صاحبة التقرير المصور، قالت إن "هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها الاستعانة بمواد صحفية وإعلامية دون الإشارة إلينا أو الإحالة إلى مصدرها، فقد حدث ذلك مع الحوار المصور الذي أجريناه مع وزير الخارجية الإيراني"، وأضافت أن المصري اليوم قد تتخذ إجراءً قانونيًا حيال ما حدث.

العدالة الجنائية:

12 -على الرغم من حبسه... صدور حكم غيابي بالسجن 15 عامًا ضد الصحفي ياسر أبو العلا

انتهاك جديد تعرض له الصحفي ياسر أبو العلا، خلال فترة حبسه، إذ أصدرت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 3 نوفمبر 2024، حكمًا غيابيًا ضد الصحفي، في القضية رقم 26 لسنة 2021 حصر أمن دولة عليا، والمقيدة برقم 1371 لسنة 2022 كلي القاهرة الجديدة، ضمن 18 متهمًا آخرين، سبعة منهم هاربين، من بينهم الإعلاميين محمد ناصر، معتز مطر، عبد الله الشريف، حمزة زوبع، وسيد توكل، بالإضافة إلى 11 متهمًا محبوسًا، من بينهم ثلاثة صحفيين هم: محمد عبد النبي فتحي، حسين علي أحمد كريم، ومصعب عبد الحميد محمود عبد الحميد.

جاءت الأحكام بالسجن المؤبد غيابيًا للمتهمين من الأول إلى العاشر ومن بينهم الصحفي ياسر أبو العلا، والسجن لمدة 15 سنة للمتهمين من الحادي عشر حتى الأخير. كما قررت المحكمة وضع المحكوم عليهم تحت المراقبة الشرطية لمدة خمس سنوات، وإلزامهم بالاشتراك في برنامج إعادة تأهيل لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى مصادرة المضبوطات وإدراجهم على قوائم الكيانات والأفراد الإرهابيين.

الغريب في أمر الحكم الصادر؛ أن الصحفي تمت إحالته إلى المحاكمة بوصفه هاربًا، وصدر الحكم بحقه غيابيًا، على الرغم من حبسه على ذمة التحقيقات في قضية أخرى.

أما الاتهامات التي وجهت للصحفي، كانت "تأسيس وتولي قيادة جماعة إرهابية. الانضمام إلى جماعة إرهابية. ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب. الاشتراك في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة إرهابية. نشر أخبار وبيانات كاذبة. حيازة طائرة "درون" بدون تصريح".

أما القضية التي صدر الحكم فيها، على الصحفي ياسر أبو العلا، بالسجن 15 عامًا، فقد أحيلت من نيابة أمن الدولة العليا، في 5 ديسمبر 2022، بينما عقد أول جلسة محاكمة، في 21 ديسمبر 2022، وحضر المتهمين المحبوسين من محبسهم، وتلت المحكمة قرار الاحالة، وأنكر المتهمون الاتهامات المنسوبة إليهم، وقررت المحكمة تأجيل المحاكمة لجلسة 14 فبراير 2023 مع التصريح بالاطلاع على أوراق القضية وضم الأحراز وضبط المتهمين الهاربين ووضعهم على قوائم الانتربول الدولي.

أما الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفي، جاءت كالتالي؛ أولًا: حرمان الصحفي من المثول أمام محكمة جنايات القاهرة لحضور محاكمته. ثانيًا: صدور حكم غيابيًا رغم وقوع الصحفي في قبضة السلطات القضائية.

13 - تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 4 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1282 لسنة 2024 حصر أمن دولة، والمتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية مع علمه بأغراضها، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وارتكاب جريمة من جرائم تمويل جماعة إرهابية، بالإضافة إلى نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة؛ من شأنها الإضرار بالأمن والنظام العام.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو لم يكن "ممدوح" حاضرًا أمام النيابة، بحضور جميع المتهمين في السجن، وعرض المتهمين عبر الكاميرا دفعة واحدة، واستمعت النيابة الى طلبات الدفاع الخاص بكل متهم على حدة، كما استمعت إلى طلبات دفاع الصحفي، الذي أكد أن الصحفي سبق وعمل في عدد من القنوات التليفزيونية كمذيع ومعد برامج، من بينها قناة "إم بي سي مصر"، كذلك أثبت الدفاع الحاضر مع الصحفي أن الاتهامات الموجهة له من قبل نيابة أمن الدولة كاذبة، وأن الصحفي لم يواجه بأية نص منشور يثبت تورطه، كما أنها استندت في توجيه الاتهامات إلى تحريات قطاع الأمن الوطني فقط.

خلال الجلسة رفضت النيابة السماح للصحفي بالحديث مع المحامين وأنهت الاتصال مع السجن في حرمان صريح من حقه، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه النيابة، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وفي جلستها المنعقدة في 18 نوفمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي خالد ممدوح، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.

14 - تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في جلستها المنعقدة 5 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي محمد سعد خطاب، مدة 45 يومًا، على أن يراعى التجديد في المواعيد المقررة، وذلك على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، فيما ظهر الصحفي المتهم على الشاشة، وقد تحدث إلى المحكمة، ملتمسًا أن يتم "إخلاء سبيله؛ كونه شخص كبير السن، جاوز السبعين عام من العمر، كما أنه خدم البلد بكل أمانة ومن غير الطبيعي أن يكون عقاب الكلام كل هذه المدة من الحبس"، أما الدفاع فقد طالب بـ"إخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة الموقرة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي.. وعلى سبيل الاحتياط استعمال أحد التدابير الاحترازية المنصوص عليها بالمادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية".

15 -تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 6 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مدحت رمضان، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 680 لسنة 2020، حصر أمن الدولة العليا.

انعقدت الجلسة عبر تطبيق الفيديو، ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات. ولعل أبرز الانتهاكات المتعلقة بتجديد حبس الصحفي مدحت رمضان، أنه لا يزال رهن الحبس رغم تجاوزه مدد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

16 -تجديد حبس الصحفي أشرف عمر 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 10 نوفمبر 2024، تجديد حبس رسام الكاريكاتير أشرف عمر، مدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، والتي يواجه بها اتهامات الانضمام إلى جماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.

انعقدت الجلسة من خلال تقنية الفيديو، حيث ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات. فيما شهدت الجلسة حرمان الصحفي من الكلام؛ نظرا لإغلاق الاتصال الصوتي بين الصحفي والنيابة.

في جلستها المنعقدة في 24 نوفمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي أشرف عمر، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.

17 -تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي 15 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت نيابة أمن الدولة العليا، في 10 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 5054 لسنة 2024 حصر أمن الدولة العليا، المتهم فيها بـ "الانضمام إلى جماعة إرهابية وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب".

انعقدت الجلسة من خلال تقنية الفيديو، حيث ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات. فيما شهدت الجلسة حرمان الصحفي من الكلام؛ نظرًا لإغلاق الاتصال الصوتي بين الصحفي والنيابة.

في جلستها المنعقدة في 24 نوفمبر 2024، أعادت نيابة أمن الدولة العليا، تجديد حبس الصحفي أحمد بيومي، مدة 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.

18 - تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 11 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، على أن يراعى التجديد في المواعيد المقررة، وذلك على ذمة التحقيقات في القضية رقم 488 لسنة 2019.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، إذ لم يكن "الخطيب" حاضرًا أمام المحكمة، بل ظهر على الشاشة من داخل محبسه. فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بأي ضمان تراه المحكمة؛ لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استبدال الحبس الاحتياطي بأحد التدابير المنصوص عليها بنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية. ولعل أبرز الانتهاكات التي يمكن الوقوف عليها في هذا السياق حالة الفصل بين المتهم ودفاعه، وذلك لانعقاد التجديد بتقنية الفيديو بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية.

19 -تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، في 20 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي حمدي الزعيم، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة عليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، إذ ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات، خاصة أن الصحفي لفترات تتجاوز مدد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية.

ولعل أبرز الانتهاكات التي يمكن الوقوف عليها في هذا السياق حالة الفصل بين المتهم ودفاعه؛ وذلك لانعقاد التجديد بتقنية الفيديو بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية. فضلًا عن كون الصحفي لا يزال رهن الحبس رغم تجاوزه مدد الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، كما سبق وقولنا.

20 -تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا مدة 45 يوما على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 25 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي ياسر أبو العلا، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 1568 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، حيث ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيًا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات. وشهدت جلسة التجديد مشهد استثنائي؛ إذ فتح خط اتصال بين الصحفي المحبوس في سجن بدر، وبين زوجته المحبوسة في سجن العاشر من رمضان.

21 -تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات

قررت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الثالثة إرهاب)، في 25 نوفمبر 2024، تجديد حبس الصحفي رمضان جويدة، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1568 لسنة 2024.

انعقدت الجلسة عبر تقنية الفيديو، حيث ظهر الصحفي من محبسه عبر الشاشة، فيما طالب الدفاع بإخلاء سبيله بأي ضمان تراه المحكمة لانتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، واحتياطيا استخدام أحد التدابير المذكورة بالمادة 201 من قانون الإجراءات.

تعليق ختامي

طوال جلسات تجديد الحبس التي كان حضرها محامي المرصد لاحظنا أن هناك انتهاكات تكررت خلال تلك الجلسات، وهي: الفصل بين المتهم ودفاعه، بسبب انعقاد التجديد عبر تقنية الفيديو بالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية. طول فترات انتظار المحامين قبل انعقاد الجلسات.

تطورات المجتمع الصحفي

اتفاق جديد مع إدارة الوفد بخصوص الحد الأدنى للأجور ولم تشهد الصحيفة حالات فصل تعسفي

خلال الأيام الماضية طالبت الجمعية العمومية للصحفيين/ات بصحيفة الوفد أن يتم رفع الحد الأدنى للأجور بالجريدة، حتى يصبح مساويًا للحد الأدنى للأجور الذي أقرته الحكومة، ومقداره 6 آلاف جنيه، وكان هناك تصميم على تنظيم احتجاج بمقر المؤسسة حتى استجابة الإدارة لمطالبهم.

وتواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع رئيس اللجنة النقابية بالصحيفة، وعضو مجلس الإدارة المنتخب، الدكتور محمد عادل، الذي قال إنه "تم تنظيم اجتماع حضره نقيب الصحفيين وأعضاء وصحفيو المؤسسة، وتم الاتفاق على تأجيل أي تحرك من قبل الصحفيين". وأضاف: أن إدارة الصحيفة تعهدت برفع مرتبات الصحفيين بالمؤسسة بمقدار 900 جنيه يناير القادم، على أن يستمر التفاوض على باقي المبلغ اللازم حتى تتساوى المرتبات مع الحد الأدنى للأجور الذي أقرته الدولة.

وأشار، إلى أن هذه هي الزيادة الثالثة التي أقرتها الصحيفة، أول زيادة كانت 300 جنيه، والزيادة الثانية كانت 800 جنيه، وبذلك يتبقى مبلغ 2500 جنيه، حتى تصل مرتبات الصحفيين بالمؤسسة إلى الحد الأدنى للأجور. في ذات السياق ومنذ شهرين، بدأت إدارة الجريدة صرف نصف المرتب للعاملين/ات لديها، في حين يتكفل صندوق الطوارئ بوزارة القوى العاملة بدفع النصف الآخر، ما اعتبره بعض الصحفيين/ات تمهيدًا لفصل مجموعة منهم.

وأوضح رئيس اللجنة النقابية أن النقص في مرتبات بعض الزملاء نتيجة خصومات في مرتباتهم وليس أي سبب آخر، مشيرًا إلى أن "تكفل صندوق الطوارئ بالقوى العاملة بدفع المرتبات لا يمهد لفصل صحفيين من المؤسسة بداعي التطوير أو تقليص النفقات، إنما يعني أن المؤسسة متعثرة"- بحسب قوله.

وعن حالات الفصل التعسفي بالمؤسسة قال إنه كان هناك إنذارات بالفصل، لكن ظلت مجرد إنذارات لم تصل إلى حد الفصل الفعلي لأي من الزملاء، وأن اللجنة النقابية تتعامل بكل حسم مع كل ما من شأنه أن يهدد أحد الصحفيين/ات بالمؤسسة بالفصل.

رفع أسماء 5 صحفيين من قوائم الإرهاب والنقابة تطالب بإطلاق سراح جميع الصحفيين المحبوسين

أصدرت النيابة العامة، أمس 24 فبراير 2024، بيانا، قالت فيه "محكمة الجنايات تقرر رفع أسماء (٧١٦) شخصًا من قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين دفعة واحدة"، وأن القرار جاء استجابة لطلب النيابة العامة بعد أن أثبتت التحريات الأمنية توقف المذكورين عن «أنشطتهم غير المشروعة ضد الدولة ومؤسساتها»، فيما ذكرت قناة القاهرة نيوز، أن القرار صدر في إطار توجيه من الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وقد شملت القائمة، أسماء الصحفيين (إبراهيم الدراوي، شريف عبد الغني، عبد الواحد عاشور، سامحي مصطفى، علياء نصر الدين)، بحسب بيان نقيب الصحفيين، الذي ثمن القرار، واعتبره خطوة مهمة، وإشارة إيجابية، متمنيا في ضوء ذلك "أن تشمل المراجعات القادمة باقي أسماء الزملاء المدرجين على القوائم"، مشيرا إلى أن "عددًا منهم ألغت محكمة النقض قرارات إدراجهم، وفي انتظار إعادة نظرها أمام الجنايات".

مطالبًا "بإطلاق سراح جميع الصحفيين المحبوسين تمهيدًا لإنهاء ملف الحبس الاحتياطي المؤلم"، وداعيًا إلى أن تكتمل خطوة رفع اسم علياء نصر الدين، بأن يتم إدراجها على قوائم العفو وإطلاق سراحها".

استدعاء رئيس تحرير ذات مصر للتحقيق

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 19 نوفمبر 2024، واقعة استدعاء كل من صلاح الدين حسن، وأسامة العنيزي، الصحفيان بموقع "ذات مصر" للتحقيقات أمام سراي نيابة الدقي الجزئية، يوم الخميس الموافق 20 نوفمبر 2024، في القضية رقم 5576 لسنة 2024 إداري الدقي، والمقيدة برقم 1 لسنة 2024 عرائض.

وتواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع صلاح العنيزي مدير التحرير بالجريدة، والذي أفاد أن "البلاغ المقدم ضدهم هو بلاغ من المجلس القومي للإعلام"، وأشار إلى أنهم طلبوا من نقابة الصحفيين أن تتدخل لإرجاء التحقيق.

وتعليقًا على الاستدعاء كتب صلاح الدين حسن، عبر صفحته الشخصية على فيس بوك يقول: إن "المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هو من حول القضيتين للنيابة"، وأن المجلس يشكو بأن "موقع ذات مصر غير حاصل على ترخيص"، وهذا ما نفاه لتقديم الموقع أوراق الترخيص منذ 4 سنوات.

وشرح ذلك في حديثه للمرصد، وقال إن "الموقع تقدم بالأوراق اللازمة للترخيص منذ سنوات، وعلى الرغم من ذلك لم نحصل على التراخيص حتى اللحظة، وتواصلنا مع المجلس أكثر من مرة بخصوص معرفة أسباب تأخر التراخيص، كانت تصلنا ردود من قبيل الأوراق ليست كاملة، ثم نستوفي الأوراق وبعدها نسأل لما التأخير مجددًا، تصلنا ردود بأن المستندات اللازمة لم تصلهم... وهكذا تأخير يقود لتأخير، لمدة 4 سنوات كاملة بدون جديد.

في حديثه للمرصد، أفاد "حسن" أن الدعوى الحالية أمام سراي نيابة الدقي الجزئية، والدعوى السابقة، في مايو الماضي، كلا الدعوتين حركهما المجلس الأعلى للإعلام، بسبب مواد منشورة منذ يناير 2024، وسبق للمجلس نفسه أن حقق فيها مع القائمين على الموقع.

جدير بالذكر، أن هذه ليست هذه المرة الأولى التي يستدعى فيها مسؤولي ذات مصر للتحقيق، إذ سبق استدعاء رئيس تحرير ذات مصر، الكاتب الصحفي صلاح الدين حسن، للتحقيق أمام سراي نيابة شرق القاهرة الكلية، يوم الثلاثاء 14 مايو 2024، على ذمة القضية رقم 807 لسنة 2023.

كذلك سبق وتم استدعاء الكاتب الصحفي صلاح الدين حسن للتحقيق، أمام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، في 10 يناير 2023، كونه رئيس تحرير المنصة الإخبارية والممثل القانوني لها، على خلفية "اتهامه بنشر أخبار كاذبة وتحريضية، تتنافى تمامًا مع مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية، وتستوجب المساءلة القانونية"، كان ذلك على خلفية نشر الموقع مادة تتعلق بوزير الشباب والرياضة، ومادة أخرى تتعلق باجتماع لمجلس الشيوخ.

كذلك استدعى للتحقيق مرة أخرى، من قبل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، في نهاية أبريل 2024، للتحقيق معه بخصوص تقرير نشره الموقع عن واقعة فساد في مجموعة مدارس خاصة.

انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق طواقم القاهرة الإخبارية

بات من المتفق عليه أن الاحتلال الإسرائيلي لا يعبأ بأمن الصحفيين/ات والمصورين/ات خلال تغطياتهم للتطورات التي تشهدها غزة ولبنان، لذلك تستهدفهم آلياته وأجهزته الأمنية الصحافة والإعلام العربي الذي يعمل من داخل إسرائيل، من خلال التضييق والمنع من التغطية، والملاحقات شبه اليومية لكل من يحمل كاميرا.

ترى رايتس ووتش، أن الغارة الإسرائيلية على صحفيين جنوب لبنان تمثل جريمة حرب. الغارة التي أصيب فيها مراسل القاهرة الإخبارية. كلام هيومن رايتس ووتش جاء تعقيبًا على بعد تحقيق نشرته صحيفة الجارديان البريطانية كشف أن إسرائيل استخدمت أسلحة وذخيرة أمريكية في الهجوم.

ثانيًا..التحليل الإحصائي للانتهاكات:

نكشف في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر نوفمبر2024، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات وأسبابها ومحفزاتها.

1. توزيع الانتهاكات من حيث جنس الضحية:

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال شهر نوفمبر 2024، وقوع 24 انتهاكًا، منها 21 انتهاكًا بحق صحفيين أو إعلاميين ذكور، في حين رصد وقوع 3 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية كاملة، في حين لم يرصد أية انتهاكات وقعت بحق صحفيات أو إعلاميات إناث.

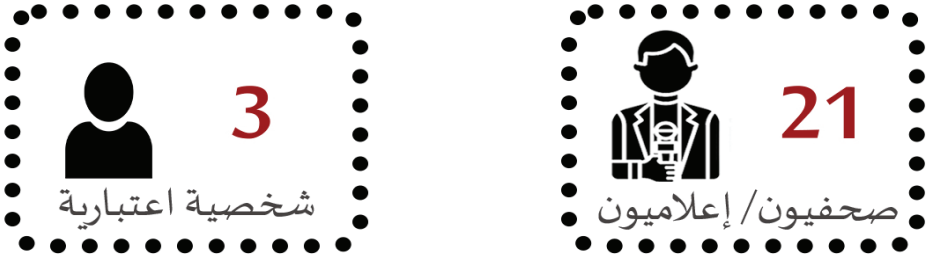

2. التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

يكشف لنا التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي شهدها شهر نوفمبر 2024، أن محافظة القاهرة منفردة شهدت وقوع 16 انتهاكًا داخل نطاقها الجغرافي، في حين شهدت محافظة الشرقية وقوع 3 انتهاكات، بينما شهدت محافظتي الإسكندرية والقليوبية وقوع 2 انتهاك لكل منهما، في حين شهدت محافظة المنوفية وقوع انتهاك وحيد.

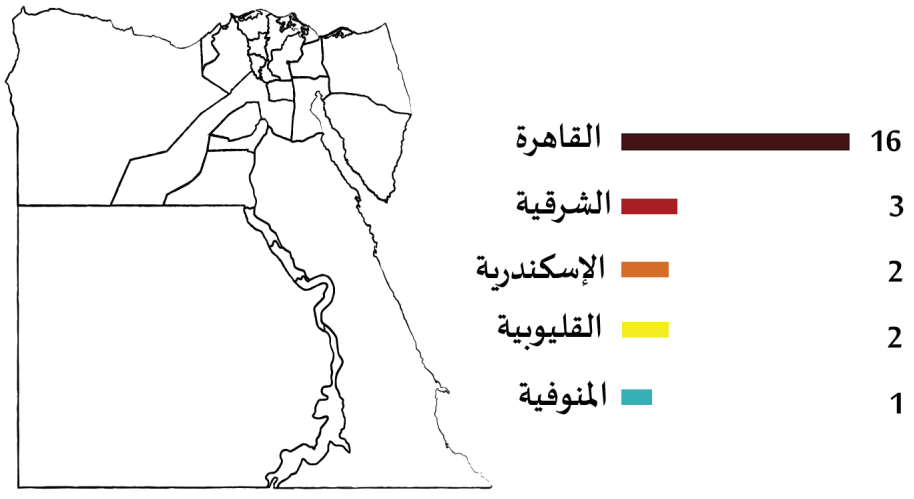

3. التوزيع الزمني للانتهاكات:

أما من حيث التوزيع الزمني للانتهاكات، فقد شهد الأسبوع الأول وقوع 12 انتهاكًا، في حين شهد الأسبوع الثاني 6 انتهاكات، بينما شهد الأسبوع الثالث 2 انتهاك، فيما شهد الأسبوع الرابع من الشهر وقوع 4 انتهاكات.

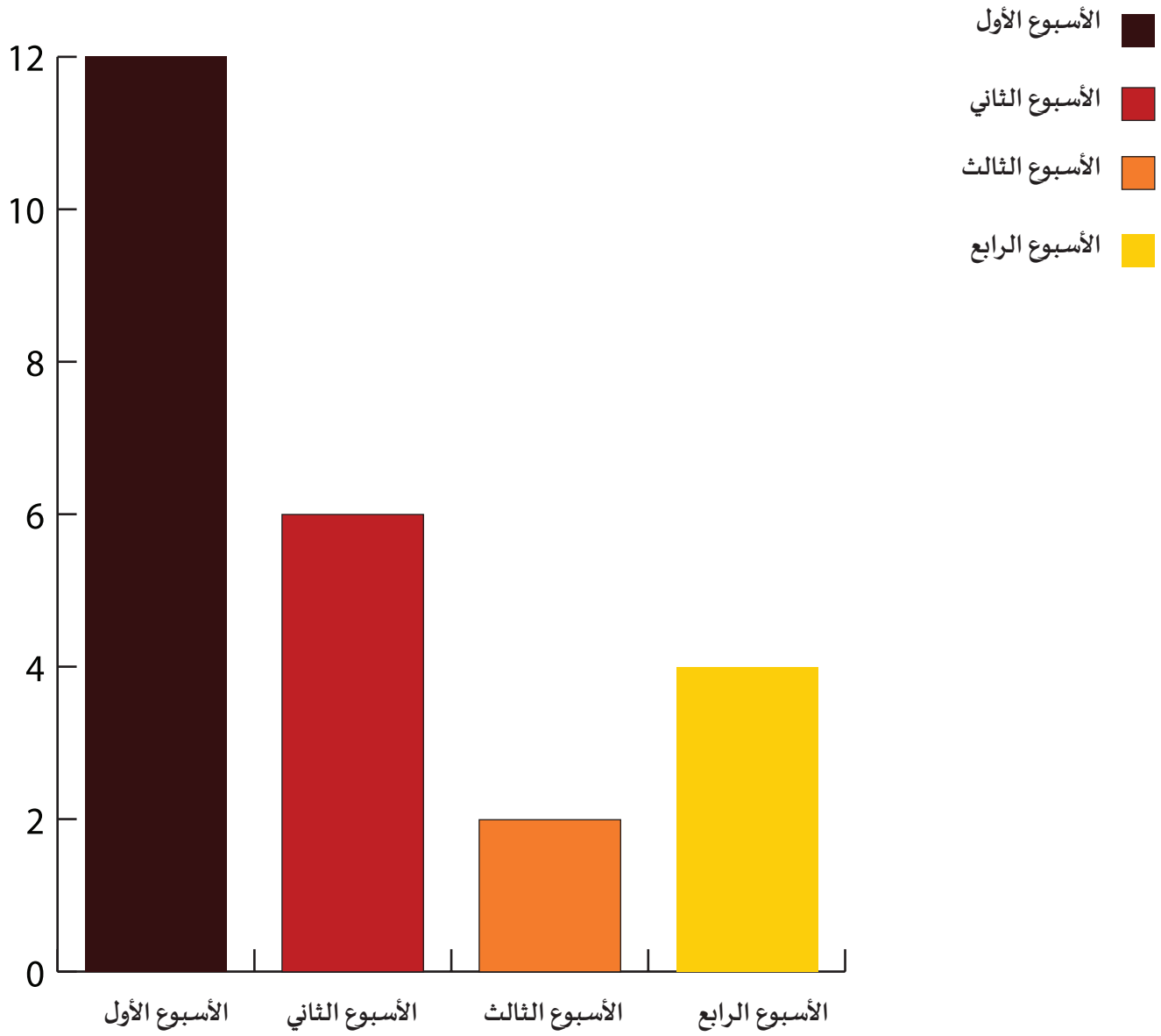

4. طبيعة الانتهاكات:

يبين لنا توزيع انتهاكات نوفمبر 2024، من جهة نوع الانتهاك، أن تجديد الحبس على ذمة التحقيقات كان الأعلى تكرارًا خلال الشهر، يليها انتهاك سب وقذف، وانتهاك سرقة ملكية فكرية، إذ تكرر كل منهما 3 مرات خلال الشهر، ثم يأتي انتهاك "مصادرة أو الاستيلاء على منقولات" الذي تكرر وقوعه مرتان، وفي الأخير نجد انتهاكات (إزالة محتوى إعلامي أو صحفي، التعرض للضرب، استيقاف/ احتجاز غير قانوني، حكم قضائي بالحبس أو السجن) إذ وقع كل منها مرة واحدة خلال الشهر.

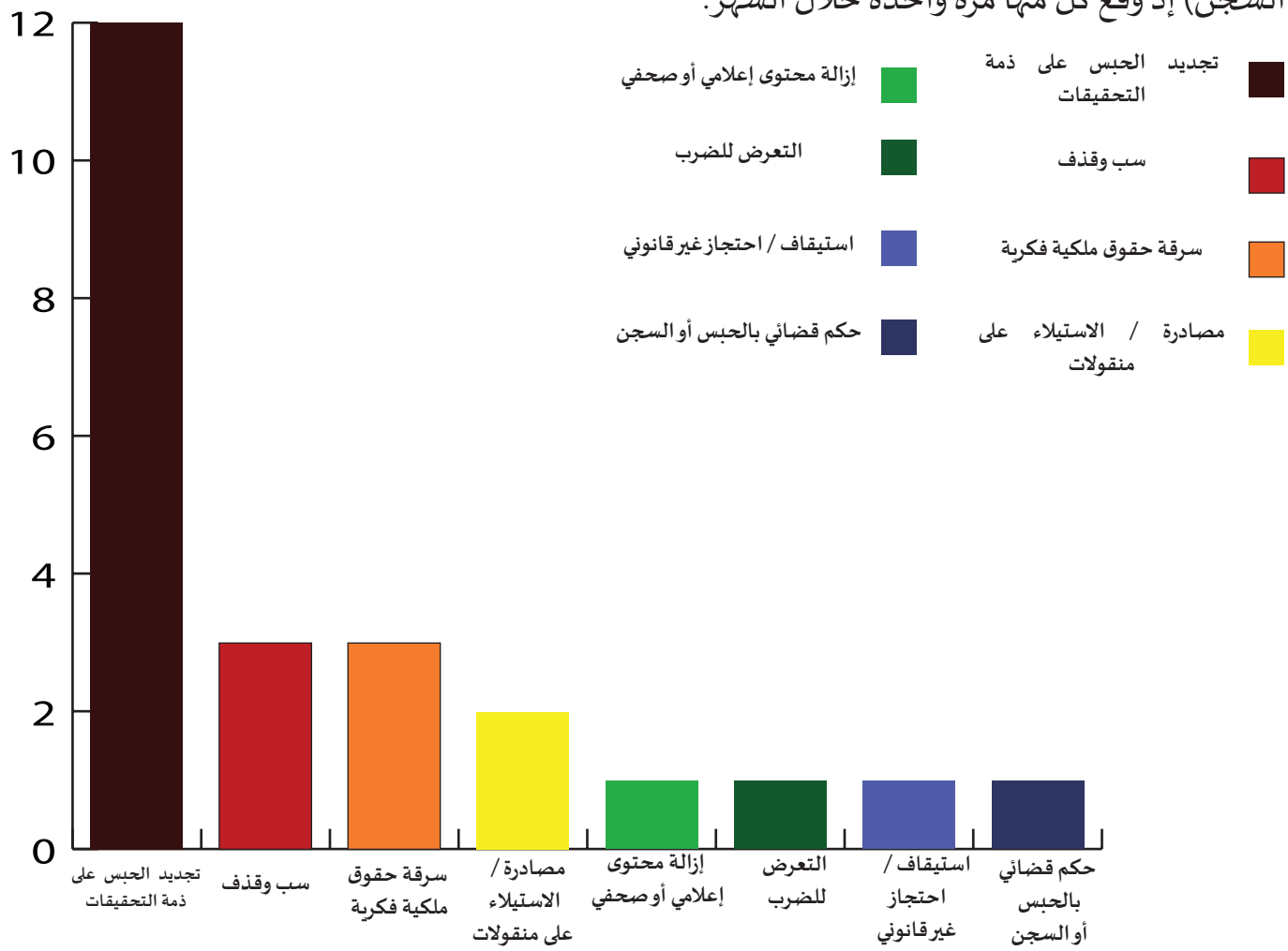

5. نوع التوثيق:

من حيث نوعية التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات التي رصدها فريق المرصد تم توثيقها بصورة مباشرة، بالعودة للصحفي أو الإعلامي ضحية الانتهاك، أو أحد أقاربه، أو بالاستناد إلى مستندات رسمية وأدلة مادية.

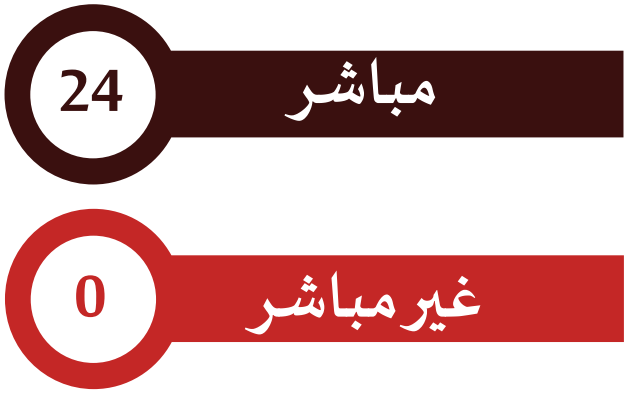

6. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

أما مقاربة الانتهاكات التي شهدها شهر نوفمبر 2024، من زاوية تخصص -الصحفي أو الإعلامي- ضحية الانتهاك، أن 9 انتهاكات وقعت بحق مصور صحفي، في حين يأتي فئة محرر صحفي في المرتبة الثانية، إذ وقع بحق هذه الفئة 4 انتهاكات خلال الشهر، ثم فئة "كاتب" وفئة "غير محدد التخصص" بواقع 3 انتهاكات لكل منهما، ثم فئة رسام كاريكاتير التي طالها 2 انتهاك، وأخيرًا فئات (ديسك، مترجم، أخصائي SEO) بواقع انتهاك وحيد لكل منها.

7. توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

أخيرًا، من حيث نوع جهة عمل مرتكب الانتهاك، نجد أن جهات قضائية كانت هي الأكثر ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين خلال شهر نوفمبر بواقع 13 انتهاكًا، يليها فئة أمن مدني أو حراسات خاصة، والتي ارتكبت 8 انتهاكات بحق صحفيين وإعلاميين، في الترتيب الثالث نجد مؤسسات صحفية ارتكبت 2 انتهاك بحق صحفيين، وأخيرًا نجد قناة تلفزيونية ارتكبت انتهاك وحيد بحق محرر.

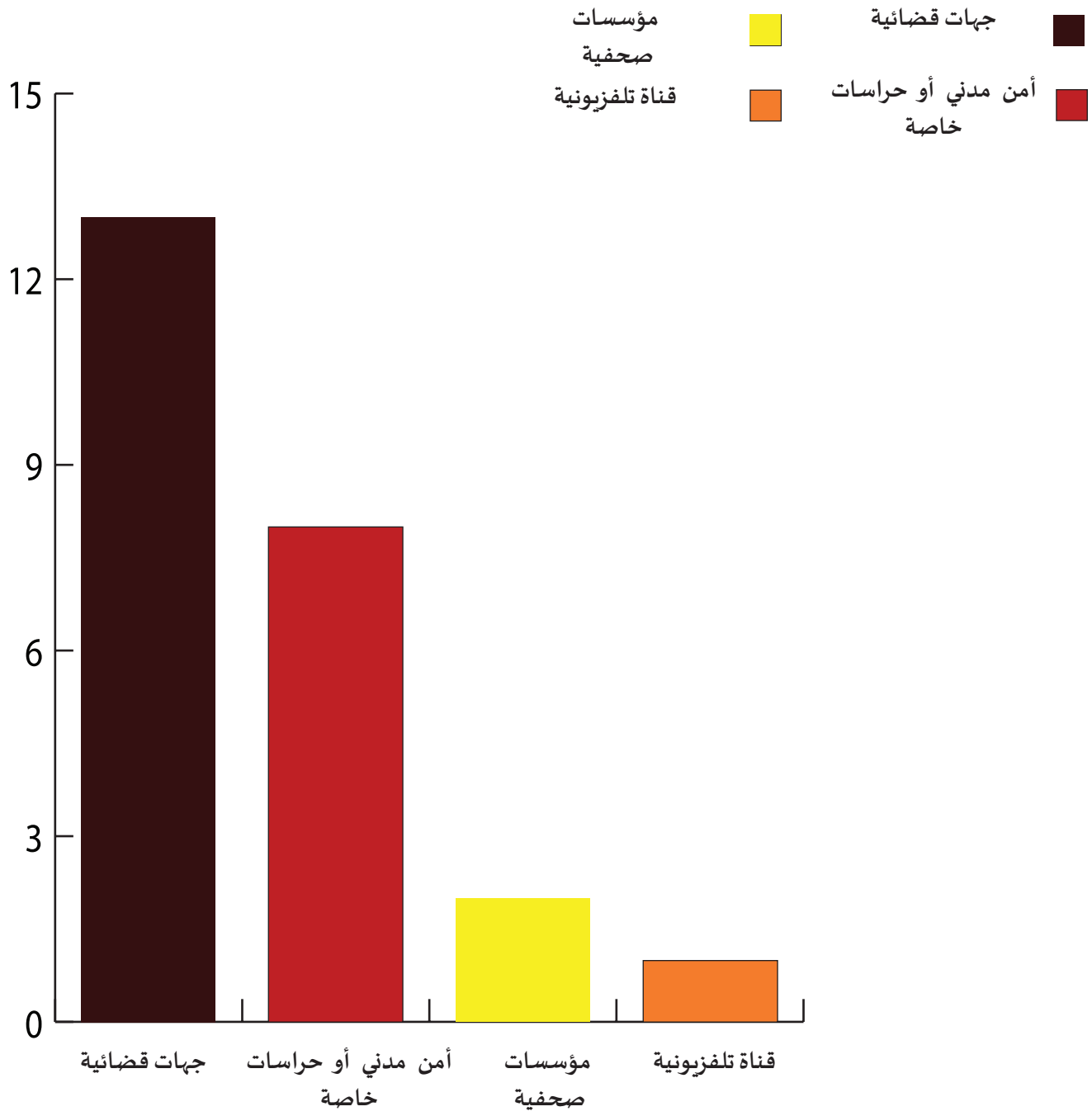

الخاتمة
استنتاجات وتوصيات

شهد شهر نوفمبر 2024 وقوع 24 انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين ومؤسسات صحفية، هذه الانتهاكات تنوع مرتكبيها بين جهات قضائية أو مؤسسات أمنية أو حتى مؤسسات صحفية أو حراسات خاصة. هذه الانتهاكات تكشف هشاشة العمل الصحفي والإعلامي في بيئة تظهر توجس وفي أحيان كثيرة عداء تجاه هذا المجال والعاملين فيه، في هذا السياق نطرح هذه التوصيات.

في ضوء ما سبق نطرح عدد من التوصيات:

1 - ضرورة العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

2-ضرورة التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71

3 - ضرورة العمل على إنهاء مِلف الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، وإطلاق سراحهم/ن. وكذلك العمل على تعديل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بتنظيم الحبس الاحتياطي، وبشكل أخص فيما يخص العاملين/ات في المجال الصحفي والإعلامي.

4 -ضرورة حرص المؤسسة الأمنية على توفير الحماية اللازمة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، في أثناء ممارسة عملهم/ن، وتيسير سُبل العمل والحركة أمامهم/ن، كونهم/ن يشاركون أجهزة الدولة في كشف الفساد ومحاربته، فضلًا عن أهمية توعية المجتمع بالدور المهم الذي تلعبه الصِّحافة والإعلام في تنوير الرأي العام، وفي حماية مصالح الناس.

5 -ضرورة احترام المؤسسات الصحفية والإعلامية لقوانين العمل المحلية والدولية، والمواثيق التي تحظر ممارسة الفصل التعسفي، أو حجب الحقوق المالية، أو انتهاج السياسات التمييزية في العمل، ومنها المادة 35 من قانون العمل المصري، الذي يحظر التمييز في الأجور بسبب اختلاف الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، وأيضًا المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي نصّت على حظر التمييز العنصري والقضاء عليه، وأن يتمتع الجميع بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل الحق في تقاضِ أجر متساوٍ عن العمل المتساوي؛ لأن المساواة في الأجور من حقوق الإنسان المُتعارف عليها، وهي من حق جميع النساء والرجال.

6 - ضرورة أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، على حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

7- تُعد الانتهاكات المتعلّقة بالملكية الفكرية، شديدة الإضرار بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وعليه يجب تحديث التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وتغليظ عقوبات انتهاكها، بصورة تحول دون تفشيها. أهمية نشر الوعي بـ"حقوق الملكية الفكرية"، والقوانين المُنظّمة لها، بين العاملين/ات بالصحافة والإعلام، فقد اهتم المُشرّع المصري بوضع قانون لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو قانون رقم 82 لسنة 2002، والذي جرى تعديله بقانون 178 لسنة 2020.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
EOJM
www.eojm.org